Document: EB 2018/LOT/P.8
Date: 20 March 2018
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الغابون من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bernard Hien Mwinyel
مدير الحافظة
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 695169588 237+
البريد الإلكتروني: b.hien@ifad.org

Joseph Rostand Olinga Biwole
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 698487209 237+
البريد الإلكتروني: j.olingabiwole@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف المشروع **2**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم- المكونات/النتائج 3

ثالثا- تنفيذ المشروع **5**

ألف- النهج 5

باء- الإطار التنظيمي 6

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء- الإشراف 7

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **7**

ألف- تكاليف المشروع 7

باء- تمويل المشروع 8

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال- الاستدامة 10

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء- المواءمة والتنسيق 11

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال- الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

سابعا– التوصية **11**

الذيول

الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

غابون

الأنشطة التي يمولها الصندوق

مذكرة الاستراتيجية القطرية

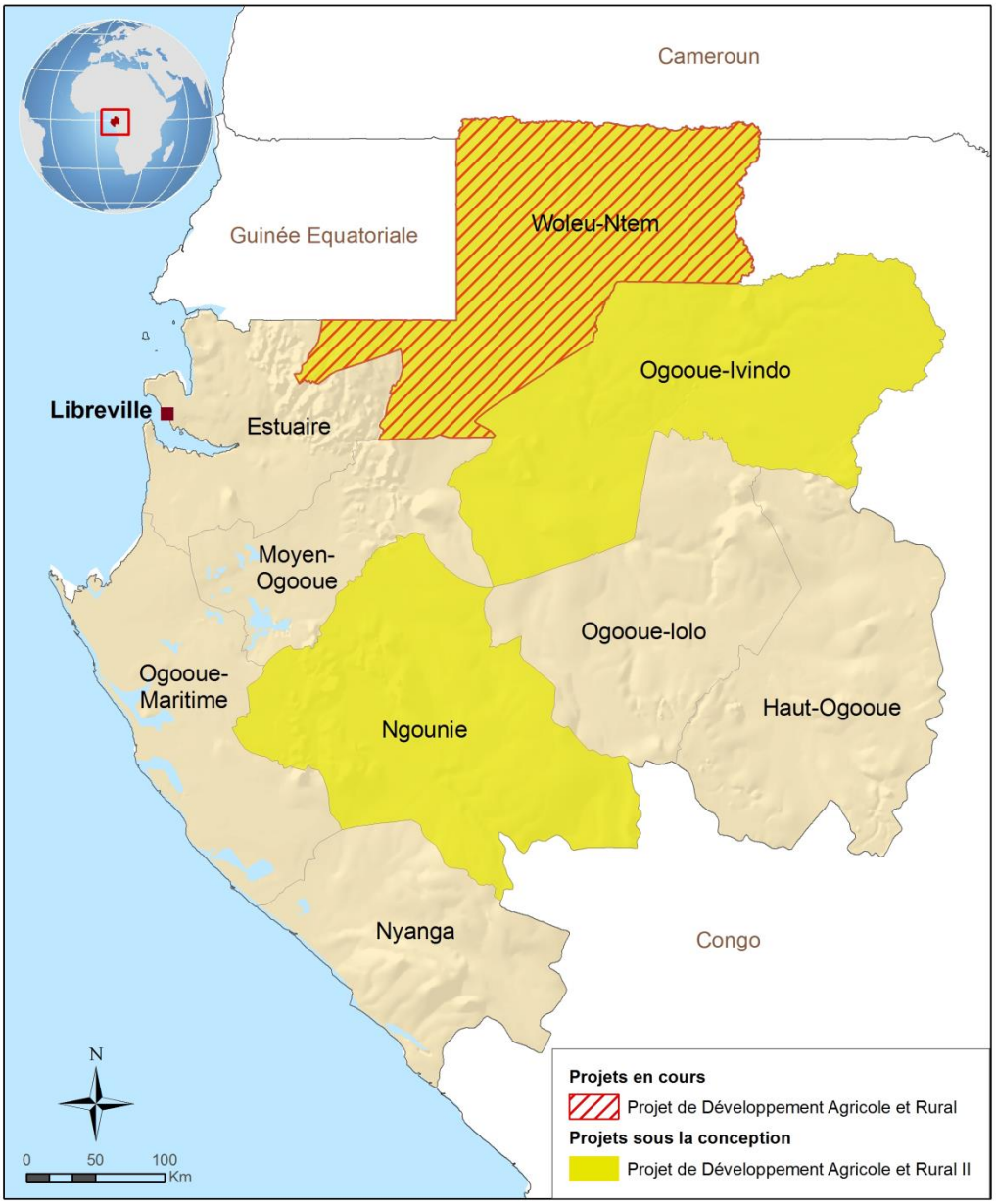

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: 7-4-2017

جمهورية الغابون
مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الغابون
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، المسؤولة عن البرنامج الغابوني للإنجازات الزراعية ومبادرات المواطنين المشاركين
التكاليف الإجمالية للمشروع:	20.93 مليون يورو
قيمة قرض الصندوق: (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016–2018)	5.43 مليون يورو
شروط قرض الصندوق:	شروط عادية: من 15 إلى 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، وبسعر فائدة سنوي نسبته 100 في المائة من سعر الفائدة الإشاري المتغير، الذي يحدده المجلس التنفيذي كل ستة أشهر
فجوة التمويل:	4.91 مليون يورو
مساهمة المقترض:	10.26 مليون يورو
مساهمة المستفيدين:	0.32 مليون يورو
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية الغابون من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 48.

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الغابون من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- الغابون من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويقدر عدد سكانها بنحو 1.7 مليون نسمة، ومعظمهم من الشباب. ووفقا لاستراتيجية الاستثمار البشري لعام 2014، انخفض معدل الفقر من 33 في المائة في عام 2005 إلى 30 في المائة في عام 2013. ويزداد انتشار الفقر في المناطق الريفية، حيث تعاني 45 في المائة من الأسر من الضعف الاقتصادي مقابل 20 في المائة في المناطق الحضرية.

2- ويوظف القطاع الزراعي حاليا نحو 40 في المائة من سكان الريف في الغابون، ومع ذلك فإنه لا يشكل إلا 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والإنتاج الزراعي غير كاف لضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلد، مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من الأغذية، تقدر قيمتها بأكثر من 650 مليون دولار أمريكي، وتهدف إلى تعويض النقص الذي تبلغ نسبته 60 في المائة في المواد الغذائية الأساسية، ولا سيما الحبوب ومنتجات اللحوم. ويزداد انتشار سوء التغذية المزمن في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية (29 في المائة و14 في المائة على التوالي).

3- وينبع هذا الوضع، الناجم عموما عن إطار تنظيمي وسياسي ومؤسسي منظم بشكل ضعيف وبالتالي لا يحفز التنمية الزراعية، من عدة عوامل: (1) ملكية الأراضي غير الخاضعة للرقابة وغير المؤمنة؛ (2) صغر حجم الحيازات؛ (3) انخفاض غلة السلع الأساسية؛ (4) أوضاع الاستثمار غير الجذابة وعدم كفاية الحوافز المالية؛ (5) محدودية إمكانية الحصول على التمويل والبذور والمدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي؛ (6) ضعف قدرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية العاملة في هذا القطاع؛ (7) عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتجهيز والتسويق؛ (8) انخفاض درجة الترابط بين مختلف أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة؛ (9) عدم كفاية القوى العاملة المحلية؛ (10) البنية التحتية ومنصات التدريب القديمة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- من أجل الحد من اعتماد البلد على الإيرادات النفطية وتنويع الاقتصاد، شرعت الحكومة الغابونية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لغابون الصاعدة التي تحدد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للتنمية حتى عام 2025. ولدى تطبيقها للخطة الاستراتيجية لغابون الصاعدة، وضعت وزارة الزراعة استراتيجية التنشيط الاقتصادي للقطاع الزراعي للفترة 2016–2023، التي تركز على ثلاث أولويات رئيسية: (1) ضمان الأمن الغذائي وخفض الواردات الغذائية بنسبة 80 في المائة؛ (2) استحداث ما لا يقل عن 000 150 وظيفة رسمية جديدة في التعاونيات؛ (3) زيادة الصادرات الزراعية إلى مليار دولار أمريكي سنويا.

5- ولا يزال البلد يعاني من الفقر الريفي وعدم المساواة وتحديات أخرى، مثل محدودية القدرات المؤسسية وضعف أطر وآليات دعم السياسات والاستراتيجيات الزراعية. وعلى الرغم من وضع سياسات في الماضي، فقد أدى عدم تنفيذها بشكل كامل إلى ضعف أثرها على الفقر الريفي وإنتاجية المحاصيل الغذائية والتغذية والأمن الغذائي.

6- وبالتالي، يتطلب تحقيق الطموحات الزراعية الوطنية الحالية التصدي لهذه التحديات، بدءا بتهيئة الظروف المواتية لتعبئة سكان الريف وتحسين أوضاعهم بوجه عام، والأيدي العاملة الشابة بوجه خاص. وبالإضافة إلى هذا التحدي، هناك حاجة إلى تعزيز رأس المال الإنتاجي، وإصلاح نظم الدعم المؤسسي، وتحسين الوصول إلى المناطق الريفية، وضمان توافر إمدادات كافية من المدخلات والتكنولوجيات لدعم الإنتاج والتجهيز والاندماج في السوق. وفي الأساس، من الضروري وضع عملية لصنع القرارات الاستراتيجية والقرارات المتعلقة بالسياسات تكون قائمة على الأدلة لتوليد الحماس بين المزارعين وانخراطهم في العمل، واهتمام القطاع الخاص والجهات الفاعلة في السوق من أجل تنشيط التنمية الزراعية في الغابون بطريقة مستدامة.

7- وفي هذا السياق، يقترح اتباع نهج محدد السياق بشأن انخراط الصندوق في الغابون، مع التركيز على دعم السياسات الزراعية من ناحية والاستثمارات الهيكلية والإنتاجية من الناحية الأخرى، من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات. وستؤدي المساعدة التي يقدمها الصندوق في حوار السياسات، والابتكار، وإدارة المعرفة والشراكة، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، إلى بناء القدرات المؤسسية على المستويين المحلي والوطني، وتحفيز التسيير الرشيد، وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار الوطني والخاص.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

8- سيُنفذ مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية في ثلاث من مقاطعات البلد التسع: وليونتيم التي تم فيها تنفيذ مشروع التنمية الزراعية والريفية، ونغونيي وأوغوي–إيفيندو. وفي هذه المقاطعات، سيركز المشروع على 16 منطقة إنتاج تغطي 43 بلدة و171 قرية أو تجمعا قرويا.

9- ويسعى مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية إلى الوصول إلى أكثر من 000 16 مستفيد. وسيستهدف الجهات الفاعلة في مختلف سلاسل القيمة، بما في ذلك الجهات الفاعلة العاملة عند منبع ومصب الإنتاج، وفي الخدمات والمهن ذات الصلة، ولا سيما تقديم الخدمات الزراعية وتوزيع المدخلات وتركيب وصيانة المعدات. وتشمل المجموعة المستهدفة ذات الأولوية فقراء الريف، وخاصة: (1) صغار المنتجين؛ (2) شباب الريف؛ (3) النساء؛ (4) الشعوب الأصلية.

10- والمستفيدون الآخرون هم الهيئات العامة المشاركة في عمليات صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الزراعية، والخدمات اللامركزية للزراعة والثروة الحيوانية، ومنظمات المنتجين، والقطاع الخاص. وسيتم بناء قدراتهم لضمان توفير السلع والخدمات المكيفة وفقا لاحتياجات المجموعة المستهدفة ذات الأولوية.

باء– الهدف الإنمائي للمشروع

11- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة دخل صغار المنتجين وأمنهم الغذائي وتغذيتهم – النساء والشباب والشعوب الأصلية – بشكل مستدام، في 3 من مقاطعات الغابون. ويتمثل على وجه التحديد فيما يلي:

– تحسين بيئة السياسات الزراعية لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة، من خلال نظام فعال ومستدام يتيح وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية الفرعية وتنفيذها ورصدها؛

– تعزيز الأنشطة الاقتصادية وريادة الأعمال في سلاسل القيمة الزراعية الرعوية بهدف زيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

جيم– المكونات/النتائج

المكون 1: دعم السياسات

12- يهدف هذا المكون إلى تحسين الإطار المؤسسي والسياساتي والتنظيمي للقطاع الزراعي من أجل زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الريفي وتحسين التسيير على مستوى القطاع.

13- وسيجري تنفيذ المكون من خلال ثلاثة مكونات فرعية:

المكون الفرعي 1–1: الحوار بشأن السياسات الزراعية

14- يهدف هذا المكون الفرعي إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، ومنظمات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي الشباب والنساء وما إلى ذلك) في عمليات وضع السياسات القطاعية وتنفيذها ورصدها من خلال ضمان أن يكون لفقراء الريف ومنظماتهم إطاراً للتعبير عن شواغلهم.

15- وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم إنشاء منصة وطنية وثلاث منصات إقليمية للعمل بمثابة إطار للحوار بشأن السياسات الزراعية والاختناقات التي تعوق التنمية الزراعية، والقدرة التنافسية لسلاسل القيمة، وأداء أصحاب المصلحة. وسيتم تشكيل مجموعات عمل حول المجالات المواضيعية ذات الأولوية التي يتعين تناولها. وسيشارك خبراء متخصصون لإجراء دراسات تدعم المناقشات وتثري الحوارات من خلال عرض حقائق

وأدلة ملموسة. ولتحسين مشاركة منظمات المنتجين، ستستفيد المنظمة الجامعة لها من إعادة هيكلة ونشاط محدد لبناء القدرات.

المكون الفرعي 1–2: دعم صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية القائمة على الأدلة

16- بناء على الاختناقات التي يحددها المشاركون في المنصة، سيدعم المشروع إنتاج واستخدام الأدلة لدعم وضع أو تنقيح السياسات المواضيعية ذات الأولوية وتنفيذها، بهدف تحسين التسيير وإحداث تحول فعال في المناطق الريفية.

17- وستشتمل الأنشطة على ما يلي: (1) إجراء دراسات مستقبلية ومواضيعية تمهيدا لوضع/تنقيح السياسات ذات الأولوية والتحقق من صحتها؛ (2) إعداد ثلاث خطط إقليمية لاستصلاح الأراضي واستخدامها في المقاطعات والتحقق من صحتها؛ (3) حشد المساعدة التقنية الدولية المتخصصة في مجال السياسات الزراعية خلال السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ، من خلال مؤسسة متخصصة.

المكون الفرعي 1–3: تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ السياسات ورصدها

18- يهدف هذا المكون الفرعي إلى بناء القدرات الوطنية من خلال التدريب على تحليل السياسات، وتقييم مختلف الاستراتيجيات الزراعية المحتملة، وإنتاج الأدلة لتوجيه السياسات وصنع القرار. ولدعم هذا التغيير الاستراتيجي والمؤسسي والتشغيلي، سيدعم مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية الإجراءات الخمسة التالية:

– إجراء التشخيص المؤسسي والتنظيمي الذي طلبته وزارة الزراعة، من أجل وضع مقترح لإعادة التنظيم يتكيف مع ولايات المديريات المركزية والخدمات اللامركزية والوكالات؛

– بدء تشغيل وكالة التنمية الزراعية، وهي مؤسسة أنشئت مؤخرا لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الزراعية؛

– بناء القدرات التشغيلية لثلاث مديريات إقليمية، والمديرية الإقليمية للشمال، و18 قطاعا زراعيا لتحسين فعالية الرصد والإشراف على تدخلات مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية؛

– تشغيل نظام الرصد والتقييم القطاعي الذي أعدته الحكومة بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة، ووضع إطار للتشاور والتنسيق بين الشركاء التقنيين والماليين في القطاع الريفي؛

– تعزيز وظيفة التوجيه والرصد والاستفادة من المعرفة من خلال مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية.

المكون 2: تنمية سلاسل القيمة وتعزيز ريادة الأعمال الزراعية الرعوية

19- يهدف هذا المكون إلى تكثيف نظم الإنتاج وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات عن طريق دعم وضع المبادرات الاقتصادية المحلية وريادة الأعمال في سلسلتي القيمة الخاصتين بالخضراوات والماشية. وسيتحقق هذا الهدف من خلال أربعة مكونات فرعية:

المكون الفرعي 2–1: دعم التشاور بين الجهات الفاعلة المحلية والوصول إلى الأسواق

20- يتعلق هذا المكون الفرعي بإنشاء منصات للابتكار متعددة الجهات الفاعلة في مناطق الإنتاج الست عشرة، من أجل التشاور بشكل أفضل بين الجهات الفاعلة وتوليد ديناميات جماعية على المستوى المحلي تسمح بالوصول إلى الأسواق. وستقوم كل منصة ابتكار بإجراء تشخيص تُوضع وتُنفذ على أساسه خطط العمل.

المكون الفرعي 2–2: الحصول على المدخلات والخدمات الزراعية وخدمات الثروة الحيوانية

21- ستعتمد استراتيجية التدخل على توفير مقدمي الخدمات المحليين، ولا سيما الشباب، من خلال تمويل الإجراءات الشاملة اللازمة لتعزيز سلاسل القيمة المستهدفة. وستتعلق هذه الإجراءات بمضاعفة ونشر المواد النباتية، وتوفير سلالات الماشية لتربية المواشي الصغيرة، وتوفير خدمات الآلات الزراعية، وإنشاء مخازن للمدخلات في شراكة مع منظمات المنتجين أو مقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

المكون الفرعي 2–3: دعم الاستثمار وريادة الأعمال الزراعية الرعوية

22- يتعلق هذا المكون الفرعي بالتمويل المشترك لخطط العمل، أي الاستثمارات الجماعية والفردية التي يحددها المشاركون في منصات الابتكار على مستوى مناطق الإنتاج من أجل تحسين الإنتاج، والتخزين، والتجهيز والتسويق وزيادة دخل الفئات المستهدفة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم إنشاء آلية للتمويل المشترك لاستثمارات مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية في بداية المشروع وفقا للنموذج الوارد في دليل مشروع التنمية الزراعية والريفية. وستُحدد الآلية الإطار العام لتخطيط الأنشطة، وطريقة التمويل المشترك، وطريقة الإجراءات وأدوات الإدارة.

المكون الفرعي 2–4: بناء القدرات ونشر الابتكارات

23- سيركز المكون الفرعي على اختبار ونشر الإجراءات التقنية المبتكرة التي يمكن أن تؤدي إلى التغلب على القيود التي يواجهها صغار المنتجين الريفيين وتحسين إنتاجية نظم الإنتاج. وسيسمح أيضا باختبار ونشر تكنولوجيات إدارة النزاعات بين البشر والماشية بشكل عام وبين البشر والأفيال بشكل خاص من أجل السماح للمنتجين المعنيين بتحسين مشروعاتهم الزراعية. وسيسمح في النهاية بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لإيجاد حلول للتحديات الملحة التي تواجه التنمية الزراعية في الغابون.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف– النهج

24- ستتولى مديرية مركزية أو عامة تابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية، المسؤولة عن البرنامج الغابوني للإنجازات الزراعية ومبادرات المواطنين المشاركين وإدارات المقاطعات تنسيق المنصة الوطنية لحوار السياسات ومنصات الابتكار في مناطق الإنتاج، وسوف تضمن مشاركة الجهات الفاعلة التي تمثل مختلف المصالح الاقتصادية والمجموعات المستهدفة، التي ستشارك في الحوار والتواصل والتفاعل لتعبئة المعرفة الجماعية بشأن الأراضي وترتيب أولويات المشاكل والحلول المحتملة ونقلها إلى انتباه الحكومة، لضمان ملكية وفعالية السياسات/الاستراتيجيات.

25- وستتولى المديرية المركزية المسؤولة عن التخطيط والسياسات المسؤولية عن وضع السياسات والاستراتيجيات. وستتم الاستفادة من المساعدة التقنية الدولية لتنفيذ أنشطة دعم السياسات الزراعية، بما في ذلك تعزيز قدرات الجهات الفاعلة.

26- وسيشكل إنشاء وتنسيق منصات الابتكار نشاطا رئيسيا من أنشطة المكون 2، الذي سيبدأ من بداية المشروع، نظرا لأن نجاح الاستثمارات الإنتاجية سيعتمد على تنفيذها وتشغيلها بشكل جيد. وسيتم تحديد الأنشطة التي تحظى بالدعم من خلال التقييمات التشخيصية والمشاورات التي تجرى على المنصات، وستُدمج في خطط عمل هذه المنصات. وستحدد خطط العمل مختلف المشروعات الفرعية أو الفردية أو الجماعية المتعلقة بسلاسل القيمة، والتي سيتم تقديمها لأغراض التمويل.

27- وسيتم الحصول على تمويل مشترك للمشروعات الفرعية من خلال تقديم طلبات مشفوعة بدراسة جدوى أو خطة عمل. وسيقوم المستفيد بوضع خطط العمل بدعم من منسق منطقة الإنتاج وخبراء مخصصين حسب الحاجة. وسيوضع إجراء مبسط للنظر في الطلبات.

باء- الإطار التنظيمي

28- سيوضع المشروع تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، المسؤولة عن البرنامج الغابوني للإنجازات الزراعية ومبادرات المواطنين المشاركين بوصفها الوكالة المنفذة. وسيتم إنشاء لجنة وطنية لتوجيه ورصد المشروع لتحديد الاتجاه الاستراتيجي. وعلى المستوى اللامركزي، سيتم التشاور من خلال لجنة تنسيق تقنية إقليمية ستتحقق من تخطيط الأنشطة على مستوى المقاطعات، وتشرف على التنفيذ لضمان التنسيق والاتساق مع الاستراتيجيات القطاعية وتدخلات الشركاء الآخرين. وستتولى الوحدة الوطنية لتنسيق وإدارة المشروع، التي تتخذ من ليبرفيل مقرا لها وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، إدارة المشروع وتنسيقه. وستتضمن وحدة تنسيق وإدارة المشروع وحدة تنسيق وطنية وثلاثة مكاتب فرعية إقليمية في نغوني، وأوغوي-إيفيندو، وليونتيم.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

29- سيشمل التخطيط وضع خطط عمل وميزانيات سنوية. وستتولى وحدة تنسيق وإدارة المشروع المسؤولية عن تخطيط وميزنة أنشطة المكون 1، بالتشاور الوثيق مع المديريات المركزية والعامة لوزارة الزراعة. وسيستند تخطيط وميزنة أنشطة المكون 2 إلى عمليات التشخيص والتشاور التي تتم على مستوى مناطق الإنتاج، وإلى تقدير للطلب المحتمل على المشروعات الفرعية في السنة التالية، وإلى توصيات حلقات عمل الرصد والتقييم التشاركية السنوية التي تنظم على مستوى المقاطعات، وستؤدي إلى إعداد خطة عمل سنوية لكل مكتب فرعي سيتم مناقشتها في اجتماعات لجان التنسيق التقني الإقليمية ثم نقلها إلى وحدة تنسيق وإدارة المشروع، لاتخاذ قرار نهائي بشأنها.

30- وسيعمل نظام الرصد والتقييم كأداة توجيهية على مستوى المشروعات وعلى مستوى إدارة المشروع. وسيوفر معلومات يمكن أن تسهم في تحقيق نتائج المشروع وتحسين الإطار التنظيمي للاستراتيجيات والسياسيات.

وسيجري وضع نظام لمعلومات الإدارة ونظام لإدارة ورصد المشروعات الفرعية لإعداد قاعدة بيانات مكانية بشأن جميع تدخلات المشروع.

31- وسترتبط إدارة المعرفة برصد وتقييم المشروع عن طريق نظام شامل لجمع ونشر المعلومات المفيدة لمختلف الجهات الفاعلة، فضلا عن جمع معلومات عن الأنشطة والأساليب المنفذة. وستسمح بإنتاج أدلة تدريب وكتيبات بشأن الممارسات الجيدة ومواصفات تقنية وملصقات ومقاطع فيديو وبرامج إذاعية محلية، فضلا عن تبادل الخبرات والمعرفة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

32- ستتولى الوحدة الوطنية لتنسيق وإدارة المشروع الإدارة المالية لمشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية، وتتمتع الوحدة بالاستقلالية الإدارية والمالية. وستكون وحدة تنسيق وإدارة المشروع مسؤولة أمام الحكومة والصندوق عن استخدام الموارد المالية للمشروع وفقا لاتفاقية تمويل المشروع وتخضع للمساءلة أمامهما. وستقوم وحدة تنسيق وإدارة المشروع بإعداد كشوف مالية ومحاسبية ربع سنوية – وسترسلها إلى الحكومة والصندوق – إضافة إلى الكشوف المالية لعمليات المشروع، التي ستخضع لمراجعة خارجية للحسابات على أساس سنوي. وستستند الشؤون الإدارية والمالية لمشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية فضلا عن جوانبه الائتمانية إلى الترتيبات والإجراءات التي ترد تفاصيلها في الرسالة إلى المقترض وفي دليل الإجراءات الإدارية والمالية وإجراءات إدارة المشروع.

33- وسوف تتم عمليات التوريد وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة للصندوق[1] وقانون المشتريات العامة الغابوني. وكلما أمكن، سيتم تجميع العقود لجذب مقدمي العروض، وتشجيع المنافسة والحصول على عروض أفضل. وعند بدء المشروع، ستقوم وحدة تنسيق وإدارة المشروع بتحديث خطة التوريد للأشهر الثمانية عشر الأولى من التنفيذ وتقديمها إلى الصندوق لإبداء عدم الاعتراض.

هاء- الإشراف

34- سيشترك الصندوق والحكومة في الإشراف على مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية عن طريق ممثلي اللجنة الوطنية لتوجيه ورصد المشروع من خلال بعثتي إشراف كل عام.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

35- تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع، بما في ذلك مخصصات الطوارئ، 20.93 مليون يورو (13.73 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) على مدى فترة ست سنوات. وتبلغ التكاليف الأساسية 19.6 مليون يورو، وتصل المخصصات للطوارئ المادية وزيادات الأسعار إلى 1.32 مليون يورو (868 مليون

[1] تحدد هذه المبادئ التوجيهية مبادئ الاقتصاد والكفاءة والعدالة الاجتماعية، وتدعو إلى اتباع طرائق متنوعة تتراوح بين العطاءات التنافسية الدولية والتعاقد المباشر حسب نوع العقد ومقداره.

فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية)، أو 6 في المائة من التكاليف الأساسية. وتشكل الضرائب 8 في المائة من التكاليف الإجمالية، أي ما مجموعه 1.72 مليون يورو (1.1 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية).

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب الجهة الممولة والمكون

(بآلاف اليورو)[1]

المكونات	الصندوق (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) 2016-2018		فجوة التمويل		الحكومة		المستفيدون		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- دعم السياسات										
1- الحوار بشأن السياسات الزراعية	554	90.1	-	-	61	9.9	-	-	615	2.9
2- دعم وضع السياسات	196	14.9	-	-	1 124	85.1	-	-	1 320	6.3
3- بناء القدرات الوطنية	1 289	40.7	726	22.9	1 150	36.3	-	-	3 164	15.1
المجموع الفرعي	**2 039**	**40.0**	**726**	**14.2**	**2 334**	**45.8**	**-**	**-**	**5 100**	**24.4**
2- تعزيز الإنتاج وتنمية سلاسل القيمة وتعزيز ريادة الأعمال الزراعية الرعوية										
1- دعم التشاور بين الجهات الفاعلة المحلية والوصول إلى الأسواق	1 487	39.8	805	21.5	1 447	38.7	-	-	3 739	17.9
2- الحصول على المدخلات والخدمات الزراعية وخدمات الثروة الحيوانية	308	19.8	466	29.9	782	50.3	-	-	1 557	7.4
3- دعم الاستثمار وريادة الأعمال الزراعية الرعوية	370	13.1	1 775	63.0	350	12.4	322	11.4	2 817	13.5
4- بناء القدرات وتحديث ونشر الابتكارات	354	11.0	734	22.8	2 137	66.3	-	-	3 225	15.4
المجموع الفرعي	**2 520**	**22.2**	**3 780**	**33.3**	**4 716**	**41.6**	**322**	**2.8**	**11 338**	**54.2**
جيم- تنسيق وإدارة المشروع	872	19.4	407	9.1	3 210	71.5	-	-	4 488	21.4
مجموع التكاليف	**5 431**	**26.0**	**4 913**	**23.5**	**10 260**	**49.0**	**322**	**1.5**	**20 926**	**100.0**

باء- تمويل المشروع

36- سيوفر الصندوق والمستفيدون والحكومة الغابونية التمويل لمشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية. ويوزع تمويل المشروع بين المصادر التالية على النحو التالي: (1) قرض من الصندوق بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2016-2018 بمبلغ قدره 5.43 مليون يورو، يعادل 6.3 مليون دولار أمريكي[2] (26 في المائة من مجموع التكاليف)؛ (2) فجوة تمويل قدرها 4.91 مليون يورو، تعادل 5.7 مليون دولار أمريكي (23.5 في المائة من مجموع التكاليف)؛ (3) مساهمة من الحكومة قدرها حوالي 6.73 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو 10.26 مليون يورو (49 في المائة من مجموع التكاليف)، منها 1.72 مليون يورو للرسوم والضرائب على السلع والخدمات المشتراة للمشروع ومساهمة نقدية

[2] بسعر صرف قدره 1 يورو = 1.16 دولار أمريكي.

قدرها 8.54 مليون يورو؛ (4) مساهمة من المستفيدين في التمويل المشترك للمشروعات الفرعية تقدر بنحو 0.32 مليون يورو (1.5 في المائة من مجموع التكاليف).[3] ويمكن تغطية فجوة التمويل البالغة 4.91 مليون يورو في إطار الدورات المستقبلية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط تمويل يتم تحديدها فيما بعد، ووفقا للإجراءات الداخلية ورهنا بموافقة المجلس التنفيذي) أو عن طريق تمويل مشترك يتم تعبئته أثناء التنفيذ.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

فئات الإنفاق	الصندوق (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) 2016-2018		فجوة التمويل		الحكومة		المستفيدون		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
تكاليف الاستثمار										
ألف – الأشغال	1 410	56.1	422	16.8	681	27.1	-	-	2 512	12.0
باء – المعدات والمواد	136	23.6	-	-	438	76.4	-	-	574	2.7
جيم – وسائل النقل	25	4.9	-	-	483	95.1	-	-	508	2.4
دال – خدمات الاستشارات /ب										
الاستشاريون الوطنيون	616	21.7	823	29.0	1 400	49.3	-	-	2 839	13.6
الاستشاريون الدوليون	1 589	42.5	762	20.4	1 391	37.2	-	-	3 741	17.9
المجموع الفرعي	**2 205**	**33.5**	**1 585**	**24.1**	**2 790**	**42.4**	**-**	**-**	**6 580**	**31.4**
هاء – التدريب وحلقات العمل	900	42.9	350	16.7	845	40.3	-	-	2 096	10.0
واو – الدعم والمنح	514	13.3	2 149	55.7	874	22.7	322	8.3	3 859	18.4
مجموع تكاليف الاستثمار	**5 190**	**32.2**	**4 506**	**27.9**	**6 112**	**37.9**	**322**	**2.0**	**16 130**	**77.1**
ثانيا – التكاليف المتكررة										
ألف – الرواتب والبدلات	242	6.6	407	11.2	3 002	82.2	-	-	3 651	17.4
باء – الصيانة والتشغيل	-	-	-	-	1 146	100.0	-	-	1 146	5.5
مجموع التكاليف المتكررة	242	5.0	407	8.5	4 148	86.5	-	-	4 797	22.9
مجموع تكاليف المشروع	**5 431**	**26.0**	**4 913**	**23.5**	**10 260**	**49.0**	**322**	**1.5**	**20 926**	**100.0**

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

37- تُشتق فوائد مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية القابلة للقياس كميا من الاستثمارات المقررة. ويقدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي بنسبة 13.22 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال (7 في المائة)؛ وصافي القيمة الحالية قدره 6.92 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (12.23 مليون دولار أمريكي).

[3] ستمثل مساهمات الجهات النظيرة من المستفيدين ما لا يقل عن 10 في المائة من مجموع تكاليف المشروعات الفرعية، بما في ذلك المساهمات النقدية والعينية. وقد تتجاوز نسب الجهات النظيرة للسلع العامة والمشتركة، بعد التشاور مع المستفيدين، هذه النسبة.

دال- الاستدامة

38- تم تحديد ثلاثة آثار بيئية واجتماعية سلبية رئيسية تتعلق بتنفيذ المشروع: (1) النزاعات بين الإنسان والحياة البرية؛ (2) تسارع إزالة الغابات نتيجة دعم الممارسات الزراعية غير المستدامة؛ (3) تهميش الشعوب الأصلية. وبالنسبة لكل من المخاطر المذكورة، اقتُرحت تدابير بديلة و/أو ضمانات لتقليل الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع إلى أدنى حد، وتحقيق أقصى قدر من المنافع للسكان.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

39- تم تحديد عدة مخاطر وهي: (1) عدم كفاية تعبئة أموال الجهات النظيرة و/أو التأخر في تعبئتها؛ (2) ضعف قدرات التنسيق والتنفيذ الوطنية؛ (3) ضعف القدرات الوطنية في مجالي الإدارة المالية والمشتريات. وبالنسبة لكل من هذه المخاطر، اقتُرحت تدابير للتخفيف أثرها، بما في ذلك تعبئة المساعدة التقنية الدولية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

40- يتماشى مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية مع سياسات الصندوق ومبادئه التوجيهية الرئيسية، بما في ذلك: (1) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025؛ (2) مذكرة الاستراتيجية القطرية للفترة 2017–2018؛[4] (3) استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ؛ (4) سياسة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ (5) سياسة الصندوق بشأن التمويل الريفي؛ (6) استراتيجية الصندوق بشأن الاستهداف فيما يتعلق باستهداف السكان الضعفاء وإدماج صغار المنتجين والقطاع الخاص في سلاسل القيمة الزراعية؛ (7) احترام المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي للشباب.

41- وقد أعدت مذكرة بشأن التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي. ولا يتوقع أن يؤدي مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية إلى آثار بيئية واجتماعية ومناخية سلبية كبيرة. ولذلك، يقترح تصنيفه على أنه ضمن الفئة باء.

[4] عرضت النسخة الأولية في مايو/أيار 2017. وفي ضوء الميزة النسبية للصندوق والدروس المستفادة من التجارب، تتألف هذه الاستراتيجية من توسيع نطاق المكاسب التي تحققت ضمن مشروع التنمية الزراعية والريفية لزيادة الاستثمار في القطاع وتمكين المشاركة الكاملة لصغار المنتجين في تنشيط القطاع الزراعي وتنويع الاقتصاد، باتباع نهج ريادي. وعموما، يتمثل الهدف من الاستراتيجية في تحقيق زيادة مستدامة في الدخل والأمن الغذائي والتغذوي لسكان الريف الفقراء، ولا سيما النساء والشباب. ويُترجم هذا الهدف الشامل إلى ثلاثة أهداف استراتيجية: (1) زيادة إنتاجية صغار المزارعين على نحو مستدام؛ (2) تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق؛ (3) تعزيز قدرات جميع الجهات الفاعلة.

باء- المواءمة والتنسيق

42- تتماشى محاور تدخل المشروع مع الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية لغابون الصاعدة، ولا سيما في التوجهات الاستراتيجية لخطة "غابون الخضراء". وهي تتماشى أيضا مع استراتيجية التنشيط الاقتصادي للقطاع الزراعي للفترة 2016–2023 وتتسق مع مذكرة الاستراتيجية القطرية للصندوق التي تحدد إطار التعاون في إطار دورة التمويل للفترة 2016–2018.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

43- استنادا إلى تعريف الصندوق للابتكار كعملية تتيح خلق قيمة مضافة أو حل مشكلة بطريقة أصلية من خلال حلول جديدة، حدد مشروع التنمية الزراعية والريفية – المرحلة الثانية الأنشطة التالية على أنها ابتكارات: (1) تخفيف حدة النزاع بين الإنسان والأفيال؛ (2) إدراج الشعوب الأصلية؛ (3) التعاون بين بلدان الجنوب؛ (4) اختبار الابتكارات في المناطق الريفية. وقد برزت المرحلة الأولى من المشروع كنموذج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمناطق الريفية في الغابون. وسيستند هذا النموذج إلى توسيع نطاق إنجازات الصندوق السابقة في إطار الاستثمار العام، وسيتحقق من خلال ثلاث أدوات رئيسية: تمويل المشروعات، ومشاورات بشأن السياسات والاستراتيجيات، وإدارة المعرفة.

دال- الانخراط في السياسات

44- سيُخصص مكون بالكامل لوضع السياسات. ويتمثل الهدف من ذلك في تحسين بيئة السياسات الزراعية لتشجيع زيادة الاستثمار العام والخاص من خلال إنشاء نظام فعال ومستدام لوضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية الفرعية وتنفيذها ورصدها.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

45- ستشكل اتفاقية تمويل بين جمهورية الغابون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى البلد المتلقي. وسترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل طاء.

46- وجمهورية الغابون مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

48- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الغابون قرضا بشروط عادية تعادل قيمته خمسة ملايين وأربعمائة وواحد وثلاثين ألف يورو (000 431 5 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié

Projet de développement agricole et rural – 2ème phase (PDAR II)

(Négociations conclues le 16 février 2018)

Numéro du prêt: _____

Nom du projet: Projet de développement agricole et rural – 2ème phase (PDAR II) ("le projet")

La République Gabonaise ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds'' ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie'' et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

PREAMBULE

ATTENDU QUE le projet est conçu sur une durée de six ans;

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt à l'Emprunteur pour contribuer à la première tranche du financement du projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, amendées en avril 2014 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt ("le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du projet conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1. Le montant du prêt est de cinq millions quatre cent trente et un mille euros (5 431 000 EUR).

2. Le prêt est consenti à des conditions ordinaires, et est assorti d'un intérêt sur le montant de l'encours en principal égal au taux d'intérêt de référence du FIDA, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement des frais de service du prêt; et est assorti d'un délai de remboursement de quinze (15) à dix-huit (18) ans, y compris un différé d'amortissement de trois (3) ans, à compter de la date à laquelle le Fonds a déterminé que toutes les conditions générales préalables aux retraits sont remplies conformément à la section 4.02 b) des Conditions générales.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'euro (EUR).

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts de la commission de service sont exigibles le 15 avril et le 15 octobre.

6. Un compte désigné en Francs de la communauté financière africaine (FCFA) est ouvert par le projet sur autorisation du Ministère du Budget dans une banque commerciale à Libreville pour recevoir les fonds du prêt, géré selon le mécanisme du compte d'avance temporaire, et mouvementé sur le principe de la double signature par le Coordonnateur et le Responsable Administratif et Financier (RAF) du projet.

7. Un compte de projet est ouvert par le projet sur autorisation du Ministère du budget à la Caisse des dépôts et des consignations pour recevoir les fonds de contrepartie. L'Emprunteur réapprovisionne ce compte au début de chaque exercice, en fonction des montants de fonds de contrepartie prévus au Plan de travail et budget annuel (PTBA). Le compte du projet est mouvementé selon le principe de la double signature par le Coordonnateur et le RAF du projet.

8. Un sous-compte d'opérations est ouvert par le projet sur autorisation du Ministère du budget au niveau de chaque antenne provinciale dans une banque commerciale. Ces comptes sont mouvementés selon le principe de la double signature par le responsable de l'antenne et l'Assistant Comptable. Ces comptes sont alimentés selon le principe du compte d'avance temporaire, sur la base de plans de trésorerie trimestriels. Ils sont réapprovisionnés lorsqu'au moins 75% de l'avance aura été utilisée et correctement justifiée.

9. L'Emprunteur met à la disposition de l'agent principal du projet au cours de la période d'exécution du projet, une contribution du Gouvernement de 6,73 milliards de FCFA soit 10,26 millions d'EUR pour:

a) exonérer les droits, impôts, et taxes grevant les biens et services acquis par le projet pour un montant de 1,72 millions d'EUR;

b) contribuer en numéraire aux coûts d'investissement et de fonctionnement du projet pour un montant de 8,54 millions d'EUR.

Section C

1. L'agent principal du projet est le Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du Programme Graine (MAEPG).

2. La date d'achèvement du projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du financement et la supervision du projet.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des conditions spécifiques additionnelles préalables aux retraits supplémentaires:

a) Le personnel comprenant le Coordonnateur, le Responsable en charge du suivi-évaluation, le Responsable de la passation des marchés et le Comptable est recruté;

b) L'Emprunteur effectue, après l'entrée en vigueur de l'accord, un premier dépôt de 1 milliard (1 000 000 000) de FCFA sur le compte de projet au titre des fonds de contrepartie pour la première année d'exécution;

c) L'Unité nationale de coordination et gestion du projet (UCP) basée à Libreville, ainsi que les trois antennes provinciales sont créées par arrêté du MAEPG. L'UCP jouit d'une autonomie de gestion administrative et financière qui assume les fonctions de gestion fiduciaire du projet;

d) Le FIDA approuve le manuel des procédures administratives et financières du projet; et

e) Le logiciel comptable est acquis et paramétré afin de produire des rapports financiers acceptables.

2. Le présent accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

3. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministère de l'Economie, de la Prospective,
et de la Programmation du Développement Durable
BP 747 Immeuble ARAMBO
Libreville, Gabon
Téléphone: (00241) 01 79 55 27
Courriel: cabinetddgabon@gmail.com

Copie à:

Direction Générale de la Dette
BP 912
Libreville, Gabon
Téléphone: (00241)05 04 73.22/ (00241) 04 06 44 93
Courriel: mecitdgd@gmail.com

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du _____, a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE GABONAISE

_____
Représentant autorisé
(nom et titre)

FONDS INTERNATIONAL
POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Annexe 1

Description du projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du projet

1. *Population cible.* Le PDAR II ambitionne d'atteindre plus de 16 000 bénéficiaires. Il ciblera les acteurs des différentes filières, y compris ceux qui interviennent en amont et en aval de la production dans les services et métiers connexes, dont les prestations de services agricoles, la distribution d'intrants, l'installation et la maintenance des équipements. Le groupe cible prioritaire comprend les ruraux pauvres, en particulier: i) les petits producteurs; ii) les jeunes ruraux; iii) les femmes; et iv) les peuples autochtones.

Les autres bénéficiaires comprendront les structures publiques concernées par la formulation, la mise en œuvre et l'évaluation des politiques agricoles, les services déconcentrés de l'agriculture et de l'élevage, les organisations de producteurs, et le secteur privé. Les capacités de ces derniers seront renforcées pour garantir la fourniture de biens et services adaptés aux besoins du groupe cible prioritaire.

2. *Zones d'intervention*. Le PDAR II interviendra dans trois provinces sur les neuf que compte le pays: le Woleu-Ntem, où est intervenu le PDAR, la Ngounié et l'Ogooué-Ivindo. À l'intérieur de ces provinces, le projet concentrera son action sur seize (16) bassins de production identifiés et couvrant quarante-trois (43) cantons et cent soixante-onze (171) villages ou regroupement de villages.

3. *Objectifs*. L'objectif de développement du projet est d'améliorer de façon durable les revenus, la sécurité alimentaire, et la nutrition des petits producteurs, femmes, jeunes et peuples autochtones de trois provinces du Gabon. Il s'agira spécifiquement:

- d'améliorer l'environnement des politiques agricoles en vue d'une augmentation des investissements publics et privés grâce à un système efficace et durable permettant d'élaborer, de mettre en œuvre et de suivre les politiques et stratégies sous-sectorielles; et

- de promouvoir des activités économiques et l'entrepreneuriat dans les filières agropastorales porteuses afin d'améliorer les revenus, la sécurité alimentaire et la nutrition.

4. *Composantes.* Le projet comprend les composantes suivantes:

4.1 *Composante 1.* Appui aux politiques. Cette composante vise à améliorer le cadre institutionnel, politique et réglementaire du secteur agricole en vue d'une augmentation des investissements publics et privés dans le secteur rural et d'une meilleure gouvernance sectorielle.

La composante sera mise en œuvre à travers trois sous-composantes:

4.1.1 *Sous-composante 1.1.* Dialogue sur les politiques agricoles. Cette sous-composante vise à faire participer aux processus d'élaboration, de mise en œuvre, et de suivi des politiques sectorielles, les différentes parties prenantes (secteur privé, organisations de producteurs (OP), organisations non-gouvernementales (ONG), représentants de la jeunesse et des femmes, etc.) en s'assurant que les ruraux pauvres et leurs organisations ont un cadre pour exprimer leurs préoccupations.

Pour ce faire, une plateforme nationale et trois (3) plateformes provinciales seront mises en place pour servir de cadre de dialogue sur les politiques agricoles, les goulots d'étranglement au développement agricole, à la compétitivité des filières, et la performance des acteurs. Des groupes de travail seront constitués autour des thématiques prioritaires traitées. Des personnes ressources spécialisées seront mises à contribution pour réaliser des études étayant les discussions et alimentant les débats avec des faits et des éléments concrets. Pour optimiser la participation des OP, une restructuration et un renforcement spécifique des capacités seront effectués à l'intention de leur faitière.

4.1.2 *Sous-composante 1.2*: Appui à la formulation et mise en œuvre de politiques agricoles basées sur l'évidence. Sur la base des goulots d'étranglements identifiés au niveau des plateformes, le projet appuiera la production et l'utilisation de données factuelles pour l'élaboration ou révision et la mise en œuvre de politiques thématiques prioritaires dans le but d'améliorer la gouvernance et permettre une transformation effective du milieu rural.

Les actions concerneront: i) la conduite d'études prospectives et thématiques en prélude à l'élaboration/révision et validation de politiques prioritaires; ii) la préparation et validation de trois schémas provinciaux d'aménagement du territoire et d'affectation des terres: iii) la mobilisation d'une assistance technique internationale spécialisée en politiques agricoles sur les trois premières années de mise en œuvre grâce à une institution spécialisée.

4.1.3 *Sous-composante 1.3*. Renforcement des capacités nationales de mise en œuvre et suivi des politiques. Cette sous-composante vise à renforcer les capacités nationales à travers des formations sur l'analyse des politiques, l'évaluation des stratégies agricoles alternatives, la production d'évidence visant à orienter les politiques et la prise de décision.
Pour soutenir cette mutation stratégique, institutionnelle et opérationnelle, le PDAR II appuiera les cinq actions suivantes:

- la conduite d'un diagnostic institutionnel et organisationnel souhaité par le MAEPG, en vue de proposer une réorganisation adaptée aux mandats des directions centrales, des services délocalisés et des agences;

- l'opérationnalisation de l'Agence de développement agricole (ADAG), institution récemment créée pour exécuter les politiques et stratégies agricoles;

- le relèvement des capacités opérationnelles de trois directions provinciales, de la direction régionale du Nord et de 18 secteurs agricoles pour une efficacité dans le suivi et la supervision des interventions du PDAR II;

- l'opérationnalisation du système de suivi-évaluation sectoriel préparé par le Gouvernement avec l'appui technique de la FAO, et la mise en place d'un cadre de concertation et de coordination des Partenaires techniques et financier du secteur rural; et

- le renforcement de la fonction de pilotage, de suivi et de capitalisation du PDAR II.

4.2 *Composante 2.* Développement des filières et promotion de l'entreprenariat agro-pastoral. Cette composante vise à intensifier les systèmes de production, améliorer la productivité et la compétitivité des produits en soutenant le développement d'initiatives économiques locales et l'entrepreneuriat dans les filières végétales et animales. Cet objectif sera réalisé au moyen de la mise en œuvre de quatre sous-composantes:

4.2.1 *Sous-composante 2.1.* Facilitation de la concertation entre acteurs locaux et accès au marché. Il s'agira de mettre en place des plateformes multi-acteurs d'innovation dans les 16 bassins de production, pour une meilleure concertation entre acteurs et des dynamiques collectives au niveau local visant à accéder au marché. Chaque plateforme d'innovation réalisera un diagnostic sur la base duquel seront préparés et mis en œuvre des plans d'action.

4.2.2 *Sous-composante 2.2*. Accès aux intrants et services agricole et d'élevage. La stratégie d'intervention reposera sur l'installation de prestataires de services privés locaux, en particulier de jeunes, par le biais du financement d'actions transversales clés pour la promotion des filières ciblées. Ces actions concerneront la multiplication et la diffusion du matériel végétal, la fourniture de cheptel souche pour le petit élevage, l'installation de prestataires de services en mécanisation agricole, la mise en place de magasins d'intrants en partenariat avec les OP ou les prestataires privés.

1.2.3 *Sous-composante 2.3*. Appui à l'investissement et à l'entrepreneuriat agropastoral. Il s'agira de cofinancer les plans d'action, c'est-à-dire les investissements collectifs et individuels identifiés au niveau des bassins de production par les plateformes d'innovation pour améliorer la production, le stockage, la transformation, la commercialisation et les revenus des groupes cibles. Pour ce faire, un mécanisme de cofinancement des investissements par le PDAR II sera préparé au démarrage du projet suivant le modèle du manuel du PDAR. Il définira le cadre global de planification des activités, le code de cofinancement, le code de procédures et les outils de gestion.

4.2.4 *Sous-composante 2.4*. Renforcement des capacités et diffusion d'innovations. Il consistera à tester et diffuser des itinéraires techniques innovants, susceptibles de lever les contraintes auxquelles se heurtent les petits producteurs ruraux, et d'améliorer la productivité des systèmes de production. Il permettra en outre de tester et diffuser les technologies de gestion des conflits homme-faune en général et homme-éléphant en particulier afin de permettre aux producteurs affectés de mieux valoriser leurs exploitations agricoles. Il permettra enfin de promouvoir la coopération Sud-Sud pour trouver des solutions aux défis urgents du développement agricole au Gabon.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. Organisation et gestion

5. *Agent principal*. Le projet sera placé sous la tutelle du MAEPG, en tant qu'agence d'exécution.

6. *Comité national de pilotage et de suivi (CNPS)*. Un Comité national de pilotage et de suivi du projet (CNPS) sera créé par arrêté du Ministre de l'agriculture durant les activités de démarrage du projet. Le président du CNPS sera désigné par le Ministre de l'agriculture. Le CNPS associera: i) les ministères déjà présent dans le CNPS/PDAR (budget; économie; eaux et forêts et environnement; travaux publics et aménagement du territoire; famille, protection sociale et solidarité nationale; recherche scientifique); ii) d'autres ministères clés par rapport aux thématiques traitées par le projet (travail et emploi; petites et moyennes entreprises; insertion des jeunes); iii) le représentant de chaque plateforme provinciale multi-acteurs mise en place; iv) un représentant du secteur privé (chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture); et v) deux représentants des institutions de financement (association professionnelle des banques et association des institutions de microfinance du Gabon).

Le CNPS se réunira en séance ordinaire deux fois par an (en juillet pour la validation du PTBA et en novembre pour sa révision) dans les provinces d'intervention du projet (sessions tournantes); chaque session sera combinée à une mission courte (une semaine) de supervision nationale par les membres du CNPS. Dans la mesure du possible, il sera fait en sorte que: i) les missions de supervision du CNPS coïncident avec les missions de supervision et de suivi du FIDA; et que ii) les acteurs clés du CNPS (notamment les représentants des ministères en charge de l'économie, du budget, de l'agriculture et des PME) participent aux missions de supervision et de suivi du FIDA. Le secrétariat du CNPS sera assuré par le Coordonnateur national.

6. *Comités de coordination technique provinciaux (CCTP).* Au niveau déconcentré, cette concertation se fera par l'intermédiaire d'un Comité de coordination technique provincial (un par province d'intervention) créé par décision du Ministre de l'agriculture ou du Gouverneur. Ces organes valideront la planification des activités du PDAR II au niveau provincial, et superviseront la mise en œuvre afin de créer l'alignement, l'harmonisation, et la cohérence avec les stratégies sectorielles et les interventions des autres partenaires. Chaque CCTP se réunira trois fois par an; il sera présidé par le Chef de Province agricole. Le secrétariat du CCTP sera assuré par le Chef d'antenne provincial du PDAR II.

7. *Unité nationale de coordination et gestion du projet (UCP).* La coordination et gestion du projet seront assurées par une Unité nationale de coordination et gestion du projet (UCP), située à Libreville et disposant de l'autonomie administrative et financière. L'UCP comprendra une coordination nationale et trois (3) antennes provinciales dans la Ngounié, l'Ogoué Ivindo et le Woleu Ntem. Dans le Woleu Ntem, le siège actuel du PDAR sera transformé en antenne provinciale.

7.1. Coordination nationale (CN). La CN comprendra un nombre limité de cadres de haut niveau, motivés, soumis à une évaluation de performance annuelle: i) un/e coordonnateur/trice national/e; ii) un/e responsable de la planification, du suivi et évaluation, de la gestion des savoirs et de la communication (RPSE); iii) un/e Responsable administratif et financier (RAF); iv) un/e responsable de la passation des marchés (RPM); v) un/e responsable de la composante 2 basé dans une des antennes; vi) un/e comptable; vii) un/e assistant/e administratif et financier; viii) un/e assistant/e de direction; et ix) deux chauffeurs. Elle sera renforcée par une assistance technique internationale (ATI), notamment un Conseiller technique principal (CTP) et un expert en gestion financière.

7.2 Antennes provinciales. Chaque antenne comprendra: i) un/e Chef/fe d'antenne/superviseur technique; ii) un/e assistant/e comptable; iii) un chauffeur; et iv) des facilitateurs des plateformes d'innovation/technicien d'appui-conseil à raison de 1 facilitateur pour chacun des 16 bassins ciblés.

8. *Recrutement du personnel cadre.* Le personnel du projet et l'ATI sera recruté de manière compétitive sur la base d'appels à candidatures et selon les procédures agréées avec le FIDA. Un cabinet de recrutement pourra être sollicité à cet effet. Une période probatoire de 6 mois sera observée pour chaque contrat.

B. Mise en œuvre

9. *Mise en œuvre des composantes*

9.1 Composante 1. La plateforme nationale de dialogue sur les politiques et les plateformes d'innovations à l'échelle des bassins seront animés respectivement par une direction centrale ou générale pertinente du MAEPG et par les directions provinciales, en s'assurant de la participation d'acteurs représentant divers intérêts économiques et groupes cibles qui vont dialoguer, communiquer et interagir pour activer l'intelligence

collective sur les territoires, prioriser les problèmes et idées de solution, les porter à l'attention du gouvernement et assurer une meilleure appropriation et efficacité des politiques et stratégies.
L'élaboration des politiques et stratégies sera pilotée par la direction centrale en charge de la planification et des politiques. Une assistance technique internationale sera mobilisée pour la mise en œuvre des activités d'appui aux politiques agricoles, y compris le renforcement des capacités des acteurs.

9.2 Composante 2. La mise en place et l'animation des plateformes multi-acteurs innovation (PI) sera une activité clé de la composante 2, à commencer dès le démarrage du projet car leur mise en place et leur opérationnalité conditionnera la réussite des investissements productifs. Les activités soutenues émergeront des diagnostics et concertations au sein des PI et seront intégrées dans les plans d'action des PI. Les plans d'action identifieront les différents sous-projets individuels ou collectifs dans les filières qui seront soumis au financement.

Le cofinancement des sous-projets procèdera par une demande assortie d'une étude de faisabilité ou plan d'affaires. Les plans d'affaires seront élaborés par le bénéficiaire avec l'appui du facilitateur du bassin, et d'experts ad hoc si besoin est. Une procédure simplifiée d'instruction des demandes sera mise en place.

Il sera fait appel à des prestataires de services (centres CGIAR, FAO, consultants individuels, bureaux d'études) pour les activités suivantes: a) conception et suivi de la construction des infrastructures de commercialisation et transformation; b) formation des formateurs et des facilitateurs des CEP (par la FAO); c) formation et suivi des facilitateurs des PI bassins (par un des centres CGIAR ayant travaillé sur cette approche); d) mise en œuvre du SIM (par des jeunes entrepreneurs désireux de créer une start-up spécialisée). Pour la gestion des conflit agriculteurs-éléphants, le projet fera un appel à proposition de projet à l'endroit des ONG internationales qui traitent de la thématique (WWF, IUCN, WCS, GWP, ect.) afin de sous-traiter la conduite de cette activité à un opérateur qualifié et expérimenté. Il en sera de même pour l'inclusion des peuples autochtones dont les activités seront sous-traitées par une ONG locale.

10. *Missions conjointes d'examen.* Outre les missions de supervision menées par le FIDA, une mission d'examen à mi-parcours conjointe avec l'Emprunteur sera organisée au terme de la troisième année d'exécution du projet. Les termes de référence de la mission d'examen à mi-parcours seront définis conjointement.

11. *Manuel des procédures administratives et financières du projet.*

11.1 *Préparation.* Une ébauche de manuel du projet sera préparée par la Coordination, et détaillera notamment: i) les termes de référence et responsabilités du personnel du projet, consultants et tout autre prestataires de service; ii) les relations hiérarchiques et fonctionnelles entre les divers ministères et autres partenaires participant à la mise en œuvre du projet; iii) les critères pour l'évaluation de la performance du personnel-cadre du projet; iv) les critères de sélection des partenaires et prestataires; v) les critères de sélection des bénéficiaires des projets éligibles au financement; vi) un modèle de convention d'octroi de financement, ainsi que des modèles de fiches; et vii) les modalités et procédures opérationnelles, administratives et financières du projet.

11.2 *Approbation et adoption.* L'ébauche du manuel du projet sera soumis par l'Agent principal du programme à travers la CNGP, au FIDA pour non-objection et le manuel du projet tel qu'approuvé sera par la suite adopté par le CNGP.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du prêt.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt, le montant du prêt affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories		Montant alloué au titre du prêt (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I.	Travaux	1 270 000	100% HT
II.	Équipement et matériel	150 000	100% HT
III.	Consultations	2 795 000	100% HT
IV.	Subventions et dons	460 000	100% HT
V.	Salaires et indemnités	220 000	100%
	Non alloué	536 000	
TOTAL		**5 431 000**	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses d'Équipement et matériel relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux Véhicules; et

ii) Les dépenses de Consultations de la catégorie III incluent les consultants locaux et internationaux ainsi que les dépenses liées aux formations et aux ateliers.

Cadre logique

Résultats	Indicateurs[1]				Moyens de vérification			Risques/hypothèses
	Résumé descriptif	Base de référence	A mi-parcours	Objectif final	Source d'information	Fréquence	Responsable	
Objectif de développement: Améliorer de façon durable les revenus, la sécurité alimentaire et la nutrition des petits producteurs, femmes, jeunes et peuples autochtones de trois provinces du Gabon.	▪ Pourcentage de bénéficiaires satisfaits des décisions sur les politiques agricoles prises dans le cadre du projet ▪ Nombre de personnes bénéficiaires d'une mobilité économique ▪ Nombre de ménages ruraux recevant les services du projet	0 0 0	40 6 000 3 000	75 16 000 7 300	Système de suivi-évaluation sectoriel et enquêtes qualitatives	Mi-parcours et fin de projet	UCP / DCPESP	Instabilité des responsables des directions centrales (DC), générales (DG), provinciales (DP); difficulté à jouer la carte de la participation; instabilité des prix; difficultés d'appliquer les lois et les règles
Composante 1 : Appui aux politiques agricoles								
Effet 1 : Les politiques agricoles sont appropriées, socialement acceptées, et efficaces pour engager les ruraux et les jeunes dans l'agriculture	▪ Pourcentage des bénéficiaires déclarant un meilleur accès aux ressources, aux services et aux technologies du fait d'une amélioration de l'environnement des politiques	0	40%	75%	Système de suivi-évaluation PDAR II et enquêtes de terrain	Mi-parcours et fin de projet	UCP	Réformes mal acceptées / formulées / intégrées; mauvais canaux de diffusion de l'information et de plaidoyer
Sous-composante 1.1. Dialogue sur les politiques agricoles **Produit 1.1** : La participation des parties prenantes aux processus d'élaboration/révision des politiques et stratégies agricoles est renforcée et le dialogue sur les politiques est inclusif	▪ Nombre de plateformes multi-acteurs de dialogue sur les politiques appuyées ▪ Nombre de groupes thématiques fonctionnels	0 0	4 3	4 3	Système de suivi-évaluation PDAR II	Chaque année	DCPESP	Conflits d'intérêts sur les espaces et les approches et résistances au changement
Sous-composante 1.2: Appui à la formulation et mise en œuvre de politiques agricoles fondées sur les données factuelles **Produit 1.2** : Des politiques prioritaires en faveur des pauvres fondées sur les données factuelles sont formulées / révisées et mises en œuvre	▪ Nombre de politiques, lois, stratégies, décisions, et textes réglementaires préparés	0	3	6	Journal et communica-tions officiels	Mi-parcours et fin de projet	DCPESP	Les réformes sont peu inclusives et prennent peu en compte la dimension humaine

[1] A désagréger par genre et classe d'âge (*).

Résultats	Indicateurs[1]				Moyens de vérification			Risques/hypothèses
	Résumé descriptif	Base de référence	A mi-parcours	Objectif final	Source d'information	Fréquence	Responsable	
Sous-composante 1.3. Renforcement des capacités nationales de mise en œuvre et suivi des politiques **Produit 1.3** : Les capacités nationales de planification, exécution et suivi-évaluation des politiques agricoles sont renforcées.	▪ Nombre de personnes formées (désagrégé par genre, par direction, par thématique) (*)	0	50	100	Système de suivi-évaluation du projet	Mi-parcours et fin de projet	DCPESP	Plan de renforcement de capacités non axé sur un diagnostic des compétences
	▪ Un système de suivi-évaluation participatif et opérationnel générant le savoir et les données factuelles afin de renseigner les politiques	0	1	1	Système de suivi-évaluation du projet	Mi-parcours	DCPESP	Retard dans la restructuration du MAEPG
Composante 2 : Développement des filières et promotion de l'entreprenariat rural								
Effet 2: Une agriculture familiale résiliente, compétitive et orientée vers le marché favorise l'insertion socio-économique des ménages et des jeunes.	▪ Pourcentage de ménages bénéficiaires qui ont déclaré une augmentation de la production et de la vente de produits agricoles (*) ▪ Nombre de jeunes entrepreneurs promus dans les filières, y compris les services (*)	0 0	50% 120	75% 250	Enquête terrain Rapports d'activité	Mi-parcours et fin de projet	UCP	Pas de choc climatique ou de crise sanitaire majeure Contexte politique favorable
Sous-composante 2.1. Facilitation de la concertation entre acteurs locaux et accès au marché **Produit 2.1.** Les dynamiques collectives sont renforcées au niveau local pour un meilleur accès au marché.	▪ Nombre de plateformes de bassins (Plateformes d'innovation) opérationnelles ▪ Nombre d'organisations de producteurs soutenues (*) ▪ Nombre d'arrangements contractuels pour l'accès au marché et aux services conclus ▪ Nombre d'infrastructures de commercialisation, stockage et transformation construites ou réhabilitées	0 0 0 0	16 32 16 16	16 64 32 32	Rapports d'activité	Annuelle	UCP	Les politiques nationales favorisent la production locale. Les opérateurs privés sont prêts à investir dans les filières locales.
Sous-composante 2.2. Accès aux intrants et services agricole et d'élevage **Produit 2.2.** L'accès des producteurs aux intrants, services et technologies agricoles et d'élevage est amélioré.	▪ Pourcentage de producteurs ruraux ayant accès aux intrants agricoles et aux paquets technologiques (*)	0	50%	75%	Enquête de terrain	Mi-parcours et fin de projet	UCP	Intérêt des services techniques à participer au projet

Résultats	Indicateurs[1]				Moyens de vérification			Risques/hypothèses
	Résumé descriptif	Base de référence	A mi-parcours	Objectif final	Source d'information	Fréquence	Responsable	
Sous-composante 2.3. Appui à l'investissement et à l'entrepreneuriat agropastoral. **Produit 2.3.** L'accès des producteurs et entrepreneurs au financement des investissements dans les différentes filières est facilité.	▪ Nombre de bénéficiaires utilisant des services financiers	0	2 000	7 000				
Sous-composante 2.4. Renforcement des capacités, et diffusion d'innovations **Produit 2.4.** Des pratiques agricoles innovantes favorisant la gestion durable des écosystèmes et la réduction des conflits homme-faune sont diffusées et adoptées.	▪ Nombre de producteurs ruraux formés à la gestion durable des ressources naturelles et des risques climatiques (*) ▪ Nombre de groupes ayant testé et adopté des pratiques agricoles innovantes favorisant la gestion durable des écosystèmes et la réduction des conflits homme-faune (*)	0 0	1 200 16	2 500 32	Rapports d'activité et de supervision			L'approche CEP se montre valide dans le contexte gabonais.